

فأعبر المعقول من وجوده كون المعروض محمولا وبعض أهل المعقول أصح
 كقول العرف بالمباين ومثله الخطأ في تعريف البدن بالحدوث والسفوف
 وكأية إذا دلتها من ما سركب من الأجزاء العنبر المجهول فالمدقق
 الدواني في شرح التمهيد في العلم أن أكبر التام قد يركب من غير كنه
 والمفضل كوضع به الشئ في حكمه المشرفة فان الكتب كإخراجها لتصورها
 كنهه لتمثيل حقيقته اجراءه في العقل كفي البدن فان كنهه الجذر البنية
 والتفويض الهيبة الكاملة المحصورة **مع** لا بد في التعريف بالمباين
 من رعاية كنهه وفي هنا ما ذكره في الشرح من تشميل الأثر لأن معرفة الخلو
 من الوال به كضبط لفظ باب من أبواب الصوامع وغيره ومعرفة الخلو
 عن مخالفة القياس محض بمخالفة محض في التصريف واما معرفة كنهه الأثر
 من التوجه إلى شرحه بله الأثر في العاطب الأثر بالكل المتشبهه جبراً ولا
 يحق أن الثاني أشق لا يقال التعريف بالمباين يعرف بالمجاز والتعريف به
 وأن صح عند الأثر بالكنهه إلا أنه لا يوضح إلا أنه أظهر كونه مجازاً بحيث
 لا يلتبس على أحد بحارته كما يفهم من كلام الشرح في شرح المفاج والمجهول
 في شرحه عند قول السكاكي في جبر علم المعاني هو لبع حواض نراكيب اللغات
 ولا نسلم أن الخلو يهدد المتأثره لا ناقول كلامه مني على أن الفصاحة عندهم
 كون الفصاحة تارة وان شمل له اشتهاراً ذكره الخلو في حان غير مشتمله
 إلا أن المحقق الشريف قال ربما يقع كون الفصاحة عندهم حقيقته في الخبان
 على قولين كلامهم وكثرة الاستعمال على السكتهم فان السكاكي جعله ذكرين
 بأعلامات الفصاحة الرجعة إلى اللفظ وقال المصنف ثم علامه كون ر
 الكلمة وضعه أن يكون استعمال العرب الموثوق بتربيتهم لها كثر الأثر
 من استعمالهم بل هنا ما يعاين ما يمكن به تقرير كلامه لكنه بعد
 عنه في توجيه الحكم بالتساج أن الخلو لا يتم غير محمول لأن الفصاحة

وجوده

وجوده والخلو عندي ولا يضح أن الفصاحة هي الخلو وأن صح أن الفصحة
 هو الخلو وإنما استقام في الجملة لقصده المبالغة وإدعائها نفس الخلو
 ويومهم من قوله وإنما استقام إلى أنه لم يلفت إلى معارف الأداة وحينئذ
 يعرف المصاحفة إذ الإحاحه إلى هذا غير من جود العرف بالمباين فيرد
 إليه أن دعوى المبالغة والأداة عما لا يلفت إليه في التوثيق على ما هو
 المعنى عند أكثر أهل المعقول ويرد عليه أيضاً منع كون الفصاحة وجوده
 فالمتحقق الشريف بالكونها عندهم عبارة عن الخلو المبرك كونه النسب المعنى
 اللغوي حيث تعال فصحة البدن إذا اجرت رغويته وذهب لها وه
 وقص الأثر في النطق لسانه وحلقه لبعته من اللكنه وغايه ما يمكن أن يق
 من جهة أنه جعلها وجوده ينال ما ذكره من كونها عندهم كون اللفظ لا
 حارياً إلى ولا سكرانه مفهوم وجوده وان الخلو خارج عنه غير محمول
 عليه إلا أنه قد عرف ما شق عليه من المنع وان الظان المراد بالوجودي
 ههنا ما لا يكون العدم داخل في مفهومه وبالعدم ما يدخل العدم في ر
 مفهومه ويصح حملها على الآخر كما يقال العاض لا يتواجد ويؤيد ذلك
 أسات القوم للقضايا المعرو له وإنما يقع هنا لو كان الفصاحة موجودة
 والخلو مجرداً ما أو الفصاحة وجوده من الخلو وعرفه وقول المصنف
 من سائر الحروف والغرابية وهي الفصاحة الفاسدة من كل واحد منها على ما هو
 معنى السلب الكلي ولذا نقل عن الستم أنه لو أعاد لفظ من في قوله والغرابية
 ومخالفة الفصاحة لكانت **قوله** اللغوي أي الضري قيل ناع عنده
 باللعوي أي إلى أن منشأ القياس الضري استعمل اللغة **قوله** يوجب
 ثقتها بقوله كسر العا ومع العين ضمير كنهه وهو مضرب وسكتة
 الحاصل بالمصدر والاول هو المراد هنا **قوله** عابداً إلى الفصح في السلك
 وهو قوله ووقع يزين المتن الأسود فاجم هو أن يثبت كنهه الخلة المعقولة

الفصح علقاً
 فيقول
 كذا
 كذا